رئيس جمعيّة مصارف لبنان ورئيس جمعيّة المصرفيين الدوليين
ورئيس مجلس إدارة بنك «الاعتماد اللبناني» د. جوزيف طربيه:

صلابة القطاع المصرفي اللبناني ولّدت لديه مناعة تجاه مختلف الصدمات الداخليّة والخارجيّة

بدأ طربيه حديثه لـ «المغترب» بالقول: «عصفت منذ مطلع العام المنصرم أحداث استثنائيّة ألمّت بعالمنا العربي، آخرها في سوريّا، نتج عنها تداعيات سلبيّة على بعض المؤشّرات الاقتصاديّة في لبنان. في ظلّ هذه الظروف، قامت وكالة التصنيف الائتماني الدوليّة «موديز» في أواخر العام 2011 بتعديل «النظرة المستقبليّة» للقطاع المصرفي اللبناني من «مستقرّة» إلى «سلبيّة». ويأتي هذا نتيجة تقديرات وتوقّعات لانعكاسات الاضطرابات الاقليميّة غير المسبوقة، وليس نتيجة تراجع أداء القطاع المصرفي أو تزعزع صورته وصلابته بل على العكس حيث كانت قد أشادت وكالة «موديز» بنسب السيولة والصلابة العالية التي تتمتّع بها المصارف اللبنانيّة، كما أشادت بالجهود المتواصلة التي يبذلها المصرف المركزي اللبناني لتعزيز نموّ النموذج المصرفي المعتمَد في لبنان وزيادة قدرته على تحمّل الأزمات مهما بلغت شدّتها، فضلاً عن المستوى المرتفع للاحتياطيّات بالعملة الأجنبيّة لدى المصرف المركزي واستقرار مصادره التمويليّة المحليّة».

> نأمل أن يبقى لبنان بمنأىً عن التجاذبات السياسية والأمنية، المحلية والإقليمية

«كيف يصف د. طربيه وضع القطاع المصرفي عشيّة العام 2013 وكيف يلخّص جردة العام 2012؟» أجاب: «ترسّخت صورة وصلابة القطاع المصرفي اللبناني، والذي يُعتبر كإحدى ركائز الاقتصاد اللبناني، من خلال مناعته تجاه مختلف الصدمات الداخليّة والخارجيّة، مشكّلاً مثالاً يُحتذى في تصدّيه للمحن والأزمات السياسيّة والأمنيّة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي في مطلع العام 2011. وقد جاءت الأرقام مرّةً جديدة لتؤكّد متانة ورصانة النموذج المصرفي المعتمَد في لبنان والذي لطالما تمكّن من التغلّب على شتّى الظروف الحالكة. وبالتحديد، أحرز القطاع المصرفي تقدّماً ملحوظاً على صعيد ميزانيّته المجمّعة بحيث نمت هذه الأخيرة بنسبة 7.18 % على صعيد سنويّ لغاية شهر أيلول من العام 2012 إلى 148.36 مليار د.أ.، مقارنةً مع 138.42 مليار د.أ. كما في شهر أيلول من العام المنصرم. بالإضافة إلى ذلك، تمكّن القطاع المصرفي اللّبناني في خضمّ الاضطرابات من الحفاظ على نشاطه، لا سيّما مع زيادة التسليفات إلى القطاع الخاص بنسبة 9.10 % على صعيد سنوي إلى 42.29 مليار د.أ. لغاية شهر أيلول 2012 من 38.76 مليار د.أ. في نهاية شهر أيلول 2011. من منظور آخر، ارتفعت حركة ودائع الزبائن بالتوازي مع محفظة التسليفات بنسبة 7.77 % على صعيد سنوي إلى 124.04 مليار د.أ. خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2012 من 115.10 مليار د.أ. خلال الفترة نفسها من العام السابق. أمّا على صعيد الربحيّة، فقد نجح القطاع المصرفي اللبناني في تحقيق نتائج مرضية، إذ قُدّرت أرباح القطاع المجمّعة بحوالى مليار و44 مليون د.أ. حتّى شهر آب من العام 2012 مقارنةً مع 965 مليون د.أ. خلال الفترة ذاتها من العام 2011».

انعكاسات وتأثيرات اقليميّة

وعمّا إذا كان يعتبر أنّ خسائر القطاع المصرفي في سوريا التي قُدّرت بـ 400 مليون دولار، هي نكسة للقطاع أم أنّه يستطيع تجاوزها، قال طربيه: «من الطبيعي أن تنعكس آثار الصراع في سوريّا على اقتصاد ذلك البلد نتيجة الدمار الحاصل في مساحات واسعة من البلاد. وقد أصابت الأحداث المذكورة القطاع المصرفي اللبناني العامل في سوريّا بخسائر تبلغ تقديراتها 400 مليون د.أ. وهذه الخسائر المحتملة استوعبتها المصارف الستّة المعنيّة وكوّنت لها مخصّصات، فلم يعد لها أيّة تأثيرات على المصارف المعنيّة في لبنان. وتجدر الإشارة إلى محدوديّة حجم القطاع المصرفي اللبناني في سوريّا بالنسبة لحجمه في لبنان الذي استوعب هذه الخسائر بسهولة».

جمعيّة مصارف لبنان

عن التناقض الحاصل في مؤشّرات الاقتصاد الوطني في العام 2012 التي سجّلت معظمها تراجعات كبيرة باستثناء القطاع المصرفي الذي حافظ تقريباً على مؤشّراته، قال طربيه: «سجّلت معظم المؤشّرات الاقتصاديّة تراجعاً ملحوظاً منذ مطلع العام 2011. في هذا الإطار، توّقع حاكم مصرف لبنان أن تتراوح نسبة النموّ الاقتصادي بين 2 % و3 % للعام 2012 بينما توّقع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير تحت عنوان «آفاق الاقتصاد الاقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى» والمؤرَّخ في 11 تشرين الثاني 2012، أن تصل نسبة النموّ إلى 2.0 % في العام 2012 و2.5 % في العام 2013 مقارنة مع 1.5 % في العام 2011».

وتابع طربيه: «أمّا لجهة أداء القطاع المصرفي، فقد شكّل التباطؤ الاقتصادي الدّاخلي خلال العامَين المنصرمَين، بالإضافة إلى تواجد أبرز المصارف اللبنانيّة في بلدان الاضطراب، عقبة أمام استمرار وتيرة النموّ المرتفعة التي كان قد سجّلها القطاع في الأعوام السابقة. في هذا الإطار، تراجع متوسّط النموّ الشهري لموجودات القطاع المصرفيّ اللبناني إلى 0.60 % منذ مطلع العام الحالي وحتّى نهاية الفصل الثالث من العام 2012 من متوسّط ارتفاع شهري وصل إلى 0.79 % في الفترة نفسها من العام 2011. كذلك انخفض متوسّط الزيادة الشهريّة لودائع الزبائن إلى 0.59 % خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2012، مقارنةً مع 0.65 % في الفترة نفسها من العام 2011. وتبقى المصارف اللبنانيّة تتمتّع بفوائض عالية من السيولة حيث بلغت السيولة الأوّليّة نسبة 78.12 % في شهر أيلول مقابل 78.49 % في شهر أيلول من العام الفائت. وتعود محدوديّة تأثير الاضطرابات المحليّة والاقليميّة على القطاع المصرفي إلى استمرار تدفّق الرساميل من ضمنها تحويلات المغتربين، ممّا يساهم في تعزيز محفظة الودائع بشكل دائم مقابل نجاح مصرف لبنان بالقيام بهندسات ماليّة جديدة تسعى إلى إيجاد فرص توظيف للسيولة العالية لدى المصارف اللبنانيّة، نذكر منها الإصدار الأخير لسندات الخزينة بالليرة اللبنانيّة ذات المردود العالي (8.1 %) ولمدّة عشر سنوات».

> نعمل في جمعية المصارف بالتنسيق مع مصرف لبنان على تعزيز صورة القطاع المصرفي

تحويلات المغتربين

وعن تحويلات المغتربين اللبنانيّين وما إذا كانت تأثّرت سلباً بفعل الأزمة التي تعصف بلبنان أم أنّها حافظت على حالها، قال طربيه: «لطالما شكّلت تحويلات المغتربين اللبنانيّين إلى بلدهم الأمّ ركيزةً أساسيّةً في دعم الاقتصاد اللبناني، وذلك بفعل استمرار تدفّق الأموال المرسلة من قبل اللبنانيّين العاملين في الخارج إلى أهلهم وعائلاتهم في لبنان خلال شتّى الظروف. وتأتي الأرقام لتوكّد ذلك إذ سجّلت التدفّقات الماليّة إلى لبنان نموّاً بنسبة 12.07 % على صعيدٍ سنويٍّ إلى 10.80 مليار د.أ. خلال الفصول الثلاثة الأولى من العام 2012 مقارنةً مع تراجع سنوي بنسبة 26.52 % خلال الفترة نفسها من العام 2011. كذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاصّ غير المقيم في لبنان لدى المصارف اللبنانيّة بنسبة 12.57 % على صعيدٍ سنويٍّ إلى حوالى 22.98 مليار د.أ. مع نهاية شهر أيلول من العام 2012، مقارنةً مع 20.42 مليار د.أ. لغاية شهر أيلول من العام السابق. من جهة ثانية، وبحسب البنك الدولي، بلغت تحويلات المغتربين إلى لبنان 7.61 مليار د.أ. مع نهاية العام 2011، مشكّلةً بذلك ما نسبته 26.76 % من الناتج المحلّي الاجمالي للبلاد، إلاّ أنّ البنك الدولي يتوقّع أن تتراجع هذه التحويلات بنسبة 0.44 % لتصل إلى 7.58 مليار د.أ. مع نهاية العام الحالي، وذلك إثر التشنّجات السياسيّة القائمة على الساحة المحليّة وفي سوريا المجاورة. ونأمل أن يبقى لبنان بمنأى عن التجاذبات السياسيّة والأمنيّة المحليّة والاقليميّة من أجل الحفاظ على ثقة المودعين والمستثمرين اللبنانيّين والأجانب على حدّ سواءٍ في الاقتصاد اللبناني وقطاعه المصرفي، الأمر الذي باستطاعته أن يضمن استمرار هذه التدفّقات وتفادي هروب الأموال من المصارف اللبنانيّة إلى الخارج.

أزمات.. ومخاطر

عن تعاطي جمعيّة المصارف مع المشاكل التي يشهدها القطاع المصرفي من وقت لآخر، أبرزها ما حصل مع البنك اللبناني الكندي ومع بنك التمويل أخيراً... قال طربيه: «نعمل في جمعيّة المصارف بالتنسيق الكامل مع مصرف لبنان على بذل أقصى جهودنا لتعزيز صورة القطاع المصرفي من خلال القيام دورياً بإثبات مصداقيّته لدى المستثمرين المحليّين والأجانب ووكالات التصنيف الدوليّة والالتزام في تطبيق المعايير الدوليّة كمقرّرات لجنة «بازل» ومكافحة تبييض الأموال والإدارة الرشيدة وإدارة المخاطر بطريقة فعّالة، الأمر الذي من شأنه أن يعزّز قدرة المصارف على الصمود في وجه الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، فإنّنا ملتزمون بتطبيق قانون الامتثال الضريبي «FATCA»، ونحن حالياً في صدد انتظار إصدار الحكومة الأميركيّة للنصوص التطبيقيّة النهائيّة لهذا القانون وآلية تنفيذه على أن يتمّ تطبيقه من مطلع العام 2013، الأمر الذي من شأنه أن يعزّز صورة القطاع المصرفي اللبناني لدى المجتمع الدولي ويوطّد علاقة المصارف اللبنانيّة مع مراسليها في الخارج.

وقد استهلّ القطاع المصرفي العام 2011 مع اتّهام السلطات الأميركيّة البنك اللبناني الكندي بتورّطه بعمليّات تبييض أموال. وهذه الحادثة لا تزال أمام القضاء الأميركي للبتّ بصحّتها، وهي حالة معزولة».. وأضاف: «أمّا لجهة حادثة بيت التمويل العربي، فتفيد إدارة المصرف أنّ الخلاف مع بعض عملائها يتعلّق بتوظيفات في صناديق استثمار عقاريّة لم تتمكّن من تحقيق النتائج المرجوّة في المدّة الزمنيّة المحدّدة في ظلّ الظروف الاقليميّة، وأنّ الأمر لا يتعلّق بودائع وفقاً لما هو معتمَد في المصارف التجاريّة حيث يبقى المصرف ملتزماً بردّ الوديعة في استحقاقها، مع الإشارة إلى أنّ «بيت التمويل العربي» هو مصرف تابع لمصرف قطر الاسلامي، وهو أحد أكبر المصارف الاسلاميّة في عالمنا العربي».

وعمّا إذا كان يعتبر أنّ القطاع المصرفي اعتاد العيش في قلب المخاطر وأنّه أصبح عصيّاً عليها أم أنّ هناك مخاطر حقيقيّة تهدّد الاقتصاد اللبناني ومن ثمّ القطاع المصرفي، قال طربيه: «اشتُهر القطاع المصرفي اللبناني تاريخيّاً بصلابته ومناعته تجاه مختلف الصدمات الداخليّة والخارجيّة، مسجّلاً أداءً مبهراً خلال الحقبات التي شهدت انهيار كبرى المؤسّسات والاقتصادات حول العالم، ومشكّلاً مثالاً يُحتذى في تصدّيه للمحن والأزمات السياسيّة والأمنيّة التي تتخبّط بها المنطقة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي في مطلع العام 2011».

القطاع المصرفي والقرارات الدولية

سألناه: «هل تتقيّد مصارف لبنان بالقرارات الدوليّة التي تُفرض على كلّ من إيران وسوريا»؟ فأجاب: «إنّ القيّمين على القطاع المصرفي اللبناني كانوا دائمي الحرص على التزام هذا القطاع بالقوانين والمعايير الدوليّة، وذلك بهدف تجنّب تعريضه لأيّة مخاطر محتملة نظراً لأهميّة هذا القطاع ودوره المحوري في الاقتصاد الوطني. بناءً على ذلك، فقد التزمت المصارف اللبنانيّة بلائحة العقوبات المفروضة على كلّ من سوريا وإيران. في هذا الإطار اتّخذت المصارف اللبنانيّة إجراءات لمنع مرور أي عمليّات ماليّة مشبوهة وذلك في ضوء التزامها الصارم بلوائح قانون مكافحة غسل الأموال».

وحول إمكانيّة المصارف المساعدة على تحفيز النموّ، وأبرز العوائق

> التزمت المصارف اللبنانيّة بلائحة العقوبات المفروضة على كلّ من سوريا وإيران

> القطاع المصرفي اللبناني.. آداء مبهر والتزام بالقرارات الدولية

التي تواجهها، أكّد طربيه أنّ «المصارف اللبنانيّة، والتي تشكّل العمود الفقري للاقتصاد المحلّي، شديدة الحرص على استمرار دعمها للقطاعات الانتاجيّة والمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الحجم العاملة في لبنان، والتي تُعتبر محرّكاً أساسيّاً للعجلة الاقتصاديّة ولنموّ الناتج المحلّي الاجمالي في البلاد. لذا تسعى المصارف بشكل دائم إلى توفير التمويل اللازم والتحفيزات المشجّعة للقطاعات الانتاجيّة، منها القطاع الصناعي والزراعي والسياحي وغيرها، وذلك عبر قروض ميسّرة ذات فوائد مدعومة. إضافةً إلى ذلك، تعمل المصارف اللبنانيّة بجهدٍ على تشجيع حركة التسليف عن طريق المحافظة على استقرار نسبي في معدّلات الفوائد على القروض والتسليفات، وربط الودائع الممنونة بالليرة اللبنانيّة بفوائد مغرية بهدف تعزيز قاعدة الودائع وتخفيض نسبة الدولرة. ويلعب القطاع المصرفي اللبناني دوراً أساسيّاً في تأمين استمرار تدفّق الرساميل الوافدة من قبل المغتربين إلى لبنان وجذب الرساميل الخارجة من دول المنطقة في ظلّ التشنّجات السائدة حاليّاً، وذلك من خلال المحافظة على صورته ومصداقيّته لدى المجتمع الدولي. تجدر الإشارة إلى أنّ المصارف اللبنانيّة ما زالت ملتزمة في تمويل احتياجات الدولة اللبنانيّة، الأمر الذي ينعكس من خلال الاقبال الكثيف على عمليّات استبدال سندات الخزينة اللبنانيّة بالعملة الأجنبيّة المستحقّة، كان آخرها نجاح عمليّة استبدال السندات المستحقّة في العام 2013 والبالغة قيمتها 1.52 مليار د.أ.، حيث تُرجِمت قابليّة المصارف من خلال استبدال ما نسبته 46 % من السندات المستحقّة أي 701.39 مليون د.أ.، في حين تمّ تغطية رصيد المبالغ المستحقّة، أي 823.61 مليون د.أ. عن طريق إصدار سندات جديدة».

وتابع طربيه: «في المقابل، فإنّ نجاح لبنان في الحفاظ على هدوء على الساحة السياسيّة والأمنيّة المحليّة يشكّل ركيزةً أساسيّةً لتطوّر ونموّ جميع القطاعات الاقتصاديّة في لبنان بما فيها القطاع المصرفيّ، الأمر الذي يساهم في استقطاب المستثمرين والمودعين اللبنانيّين والأجانب وفي دعم الحركة التسليفيّة. في هذا الإطار، يواجه لبنان عدداً من الصعوبات أهمّها تأثير التشنّجات الاقليميّة الحاليّة على اقتصاد البلد، وخاصّةً لجهة الحركة السياحيّة، وذلك نظراً لحصّة السيّاح العرب المرتفعة من لائحة الوافدين إلى لبنان (33.71 % من مجموع عدد السيّاح الوافدين إلى لبنان مع نهاية شهر أيلول من العام 2012). كذلك تشهد حركة التبادل التجاري بين لبنان والدول العربيّة المجاورة تباطؤاً إثر التوتّرات المستمرّة اقليميّاً والعقوبات المفروضة على سوريا، الأمر الذي قد يزيد من حدّة التراجع في حركة التمويل التجاري. ومن أهمّ التحدّيات التي يواجهها الاقتصاد اللبناني حاليّاً، إمكانيّة خلق فرص عمل جديدة ورفع القدرة الشرائيّة لدى المستهلكين، إضافةً إلى تحفيز المناخ الاستثماري والمحافظة على الرساميل الوافدة من الخارج».